مجلة أضواء

العدد الرابع والخمسون
ايار / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الرابع والخمسون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	حزب الدعوة .. الوكيل الحصري لرئاسة الوزراء في العراق	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	داعش والحرب الإعلامية في العراق	باسم حسين الزيدي	مركز المستقبل للدراسات والبحوث	5
3	محاولة لتفسير التخندق الطائفي في الانتخابات	د. عبدالخالق حسين	مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية	9
4	قراءة غير رقمية لنتيجة رقمية	جعفر المظفر	العراق تايمز	15
5	تحالفات المصالح لا مواثيق السياسة	د. سيّار الجميل	المدى	17
6	ثَقَافَةُ القَبُوْلِ بِالخَسَارَةِ	محمد جواد سنبه	المثقف	20
7	احكام صمام الأمان الوطني	طالب قاسم الشمري	كتابات	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حزب الدعوة .. الوكيل الحصري لرئاسة الوزراء في العراق[1]

محتويات العدد

بعد سقوط نظام صدام عام 2003 برزت قوى دينية وليبرالية معارضة للنظام السابق لإدارة الملف السياسي في البلاد ، وكانت القوى والأحزاب الدينية هي الأقوى والأبرز في المشهد السياسي العراقي كون الشارع العراقي أصبح ذا توجه ديني إسلامي بعد الصحوة الإسلامية التي نهض بها السيد الشهيد محمد الصدر والذي اغتاله نظام صدام عام 1999 ، فأراد الشعب العراقي ذو التوجه الديني أن يسد الفراغ القيادي بشخصيات إسلامية فاختار بعض الأحزاب والقوى الإسلامية التي لها صدى إعلامي ومنها حزب الدعوة الإسلامية الذي أسسه السيد الشهيد محمد باقر الصدر عام 1958 ولم يستمر دعمه له فترة طويلة.

ولا أعرف الأسباب الحقيقية والمباشرة لإعطاء رئاسة الوزراء لأول حكومة مؤقتة منتخبة بعد 2003 للدكتور إبراهيم الجعفري الذي كان وقتها الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) ، رغم أن فرص فوز مرشحي المجلس الأعلى كانت أكبر كونهم أقرب لمرجعية السيد السيستاني - كما يُعلن - ولهم ممثلون في المجلس الوطني المؤقت وقتئذ يضاهي بل ويزيد على ممثلي حزب الدعوة (المقر العام) خاصة إذا ضممنا إليهم أعضاء منظمة بدر.

على كل حال صار الجعفري أول رئيس وزراء مؤقت منتخب للعراق وهو الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) ، وبعد انتهاء هذه المرحلة رُشِّح لرئاسة الوزراء مرة أخرى فرفضه الكرد بسبب سياسته معهم - كما يدّعون - فصارت الاتفاقات السياسية كحل وسط للأزمة السياسية آنذاك أن يكون المالكي (والذي كان معروفاً بـ(جواد المالكي)) رئيساً للوزراء باعتباره أحد أعضاء حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام.)

فلما حقق المالكي انتصارات ضد جيش المهدي (السلاح العسكري للتيار الصدري) في وسط وجنوب العراق بتأييد سياسي من قبل أغلب الأطراف العراقية وحتى الدولية والإقليمية تمكّن من تحقيق نتائج كبيرة في انتخابات عام 2009 المحلية وانتخابات عام 2010 التشريعية ، واستمر هذا التمسك برئاسة الوزراء من قبل حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) الى عام 2014 ودخول الانتخابات البرلمانية في ذلك العام بالقائمة المعروفة بإسم (دولة القانون) ، ووفق النتائج المسربة غير الرسمية من قبل وكلاء الكيانات السياسية وبعض المؤسسات المراقبة للانتخابات فإن حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) يقول بأن قائمة (دولة القانون)

[1] بهاء النجار – مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التي يرعاها حققت أصواتاً تمكنه من الحصول على أكثر من 100 مقعد.
هذه التسريبات - إن صحت - فإن هذا يعني أن البلاد ستدخل في أزمة تزيد على سابقاتها ، فإذا كانت كتلة المالكي أكثر من 100 مقعد فإن هذا يعني أن كتلته هي الأكبر نيابياً ويكون من حقها الدستوري ترشيح رئيساً للوزراء بعد تسمية ذلك من قبل رئيس الجمهورية الجديد ، وبما أن أغلب الكتل السياسية من غير دولة القانون لها اعتراضات شديدة ضد نوري المالكي تصل الى حد وضع الخطوط الحمراء - التي انتشرت في الآونة الأخيرة - عليه وهذا يضع أمام المالكي خيارين:
-أن يصرّ على ترشيح نفسه باعتبار استحقاقه الانتخابي وإرادة ناخبيه : وهذا يعني أن يضم الى ائتلافه مجموعة من الكتل والأعضاء ليكوّن أغلبية مريحة يستطيع من خلاله تشكيل حكومة ، ولكن هذا طبعاً على حساب وحدة التحالف الوطني الذي لم تصرّح دولة القانون لحد الآن موقفها من وحدته بعكس باقي أطراف التحالف.
-أن يحافظ على وحدة التحالف الوطني ولكن يجب أن ترشح دولة القانون مرشحاً آخراً غير نوري المالكي لأن باقي مكونات التحالف الوطني مثل كتلتي المواطن والأحرار لا ترغب بتجديد ولاية المالكي لمرة ثالثة.
ومن وجهة نظري أن الاحتمال الثاني - بغض النظر عن الرغبات السياسية لهذا أو ذاك - هو الأقرب للواقع خاصة إذا تدخلت أطراف خارجية مثل إيران في الضغط على المالكي ، وبالتالي فإن ترشيح شخص آخر غير المالكي سيكون بالتاكيد من قياديي حزب الدعوة باعتبار قيادة ائتلاف دولة القانون بيد الحزب.
فنعود الى حزب الدعوة ورئاسة الوزراء للمرة الرابعة على التوالي .... فما السر ؟!!!

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

داعش والحرب الإعلامية في العراق[2]

محتويات العدد

المواجهة مع التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، في الوقت الحاضر، لا تتطلب حمل السلاح، والمواجهة العسكرية المباشرة، والجهد الاستخباري، وملاحقة مصادر التمويل، فحسب، بل تحتاج الى عامل اخر مهم، يضاف الى حزمة هذه العوامل، وقد يتصدرها في بعض الأحيان.

وقد استطاعت التنظيمات والجماعات المسلحة بالاعتماد على هذا العامل، كسب الكثير من المعارك، والتقدم على مستوى الانتشار وإعادة التنظيم عندما تمر بأزمة ما على المستوى الداخلي او خارجية.

واستطاعت، ايضاً، من خلاله استقطاب الكثير من العقول والقلوب الطامحة في بحثها عن العمل الجهادي او البطولي، بغض النظر عن مدى مشروعية هذا العمل والاهداف التي تكمن وراءه.

طبعاً هذا العامل هو "العامل الإعلامي"، الذي استخدمته التنظيمات الجهادية بعدة طرق وأساليب من اجل التسويق لنفسها، وتعزيز الانتشار لأفكارها وانجازاتها، بطريقة الدعاية الناعمة في أحيان معينة، والخشنة في أحيان كثيرة.

وقد سلط العديد من المحللين والمختصين الضوء على تنظيم ما يسمى (دولة العراق الإسلامية في العراق والشام) او (داعش) اختصاراً، كنموذج استطاع خلال فترة وجيزة تسجيل ماركة (داعش) اقليمياً وعالمياً وسط الحركات الجهادية الكثيرة والمنتشرة في سوريا والعراق وأفغانستان وغيرها من بلدان العالم الأخرى، بفضل الحرب الإعلامية التي سوقت لها ولأفكارها شديدة التطرف، واعتمد على ذلك بأساليب تقليدية، وأساليب أخرى استحدثتها وطبقتها في اغلب الجبهات والمدن التي تقاتل فيها.

الاعلام الداعشي

أوضح شوان طه (عضو لجنة الامن والدفاع النيابية في البرلمان العراقي)، في وقت سابق، عندما انتشرت شائعات تناقلتها وسائل اعلام مختلفة عن إمكانية استخدام التنظيم لمواد كيمياوية في هجوم محتمل داخل الفلوجة قائلاً "إن خطورة ترويج الدعايات حول تنظيم داعش الارهابي ستؤثر بشكل سلبي على المجتمع العراقي"، وأضاف ان "امكانيات تنظيم داعش ليست بالحجم الذي تنقله بعض وسائل الاعلام."

وفي تصريح اخر لـ(عضوة لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب العراقي) بتول فاروق لصحيفة (بلادي اليوم)، اكدت فيه "إن تنظيم (داعش) يخطط دائما لتحقيق مكاسب لصالحه ويفكر في السيطرة على بعض القنوات الاعلامية في العراق لإثارة البلبلة وخدمة مصالحه،

[2] باسم حسين الزيدي- مركز المستقبل للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وأضافت "ان القنوات الفضائية يجب عليها الحذر من (داعش) لأنه قد يستخدم العاملين في بعض القنوات كأذرع مساعدة له تمده بكل التفاصيل."

وقد اكدت مصادر مقربة من التنظيم ان التركيز على العمل الإعلامي يتم على اعلى المستويات، حيث يشرف زعيم التنظيم (أبو بكر البغدادي) بنفسه على إدارة العمل الإعلامي، كما ان أي خطأ او تقصير في هذا الجانب لا يتم التساهل فيه، سيما وان الحديث جرى مؤخراً عن اقالة أعضاء المكتب الإعلامي للتنظيم بعد إظهارهم وجوه بعض الشخصيات بصورة علنية مما اثار حفيظة زعيمهم الذي يتابع بصورة مباشرة طريقة عملهم.

ويبدو ان طريقة ادارتهم للمواقع الإعلامية التابعة لهم بصورة مباشرة (الفرقان، الفجر) او المواقع الصديقة (انا مسلم، حنين...الخ) والتي يعتمد اغلبها على الشبكة العنكبوتية كمواقع الكترونية يسهل التعامل معها والتواصل من خلالها، لسرية العمل فيها ومحدودية الإمكانات التي تحتاجها، ويسر بث المعلومة فيها، إضافة الى قنوات التواصل الاجتماعي (وبالأخص تويتر) والاذاعات والفضائيات والاقراص والكتب والمنشورات، والتي تدار من قبل اختصاصات وكفاءات مختلفة تابعة للتنظيم، سيما من قبل الجهاديين الغربيين القادمين من اوربا، والذين هم على تماس بالتطور التقني والمعلومة الحديثة، إضافة الى الجهاديين من الثقافات الأخرى، حيث تجد السعودي والعراقي والافغاني والمغربي وغيرهم، مما أضاف تنوع ملحوظ في طريقة النقل والعرض.

الاعلام الحكومي

بالمقابل فان الاعلام الحكومي ما زال قاصراً، برغم الإمكانيات التي تمتلكها الدولة العراقية، عن التصدي اعلامياً لوسائل الدعاية التي يستخدمها تنظيم داعش في تحقيق أهدافه.

ووسط عشرات الفضائيات ومئات المحطات الاذاعية والمطبوعات الورقية، إضافة الى المواقع الالكترونية، والصحف والمجلات الرسمية وشبة الرسمية، لا تجد هناك اعلام يستطيع ان يؤثر في الراي العام بصورة "وطنية"، مع التأكيد على كلمة "الوطنية"، اذ ان الحشد الإعلامي، في العراق، غالباً ما يعتمد على المشاعر الدينية او المناطقية، او الانتماءات ذات الصبغة الطائفية، في احداث التأثير المباشر والتلاعب بعواطف الناس، وهو بطبيعته تأثير محدود، كما يمكن بسهولة تغيير دفته ليتحول الى الجهة المعاكسة، من دون سابق انذار.

وفي سياق البحث عن هذا الفشل الإعلامي الرسمي في التصدي لموجة داعش الإعلامية، يمكن إدراج الأسباب التالية:

1- غالباً ما تجير القنوات الإعلامية التي تتواصل من خلالها الدولة العراقية مع جمهورها، لجهة سياسية معينة، الامر الذي لا يرضي شرائح واسعة من المجتمع، باعتبار ان القضية الوطنية في التصدي للإرهاب تحولت الى واجهة سياسية لإفراد او كتل بعينها.

2- العشوائية والتكرار وعدم الاستعداد الإعلامي لإدارة المعركة اعلامياً، سيما وان الخبرات والوسائل الفنية والدعم اللوجستي، يعاني فقراً شديداً لا يتناسب وحجم التغطية الإعلامية المفترضة لواقع الحال.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

3- ضعف التنسيق مع المجتمع الإعلامي الدولي، وتبادل الخبرات، والاستضافة، والاستفادة من الفرصة الذهبية في اتحاد جميع المواقف العالمية لدعمها الحكومة العراقية في حربها مع التنظيمات الإرهابية.

4- لا توجد أي استبيانات او مراكز استقصائية، لدراسة رغبة الجمهور، ومدى رضاه عن إدارة الاعلام الرسمي ضد الجماعات المتطرفة، وبالتالي، فان الوسائل الإعلامية تسير بخطى ضبابية وغير مدروسة.

5- تضارب التصريحات والتحليلات، وعدم انسجامها، مما يؤشر على مدى الارتباك الحاصل في طريقة إدارة الازمة اعلامياً، ويبدو ان اختلاف رؤى صناع القرار في الحكومة العراقية، احد الأسباب المباشرة في هذا الشتات الإعلامي الواضح.

وطبعاً هناك العديد من الأسباب الأخرى، قد يعرفها أصحاب الخبرة والاختصاص، وهي أكثر من ان تحصى على عجالة، لكن المهم ان التأثير الإعلامي الرسمي، بات محدوداً، ولا يتناسب مع حجم الهجمة المدعومة من قنوات إعلامية لها باع طويل وخبرة مكتسبة عبر عقود من الزمن، ليس للإعلام الرسمي، حالياً، القدرة على الصمود امامها طويلاً.

صناعة الحروب الوهمية

في مثال بسيط، على صناعة الحروب الوهمية، والاخبار التي لها وقع الصدمة على المواطنين، سيما البسطاء منهم، اتخذت التنظيمات الإرهابية، والآلة الإعلامية التي تدعمها، توجهات ذات شهرة إعلامية، أكثر منها عسكرية او لوجستية، فحرب المياه، وحرب احتلال المدن ثم الانسحاب منها، والتفجيرات النوعية، والاغتيالات، وتحرير السجون، والغزوات، كلها ذات دلالة إعلامية مكنت داعش من إرهاب المواطنين والضغط على الدولة، وسلب إرادة المبادرة الإعلامية، واقتصارها على الدفاع او التبرير.

وهذا الامر خطراً للغاية بطبيعته، لإعتبارات سياسية ونفسية، قد تنعكس سلباً على القوات العسكرية والأمنية وصناع القرار، وقبلهم المواطنين الداعمين لجهد الدولة في القضاء على المجاميع المسلحة، وهذا ما اشرنا اليه في النقطة الخامسة، اذ ان التصريحات التي تعقب أي عملية إرهابية تحدث، لا تستطيع الخروج معها بفهم حقيقي لمجريات الاحداث، ويمكن القياس على ذلك في مسالة قطع المياه عن نهر الفرات لمرتين من خلال سد الثرثار، واغراق مناطق واسعة من الانبار، فضلاً عن انخفاض كبير في مناسيب المياه عن محافظات الوسط والجنوب، وما ولدته من توقف المحطات الكهربائية، وقلة ماء الشرب وسقي المحاصيل الزراعية.

وبالرغم من حساسية الموقف، تجد التضارب واضحاً في تصريحات المسؤولين في وزارة الموارد المائية والداخلية والدفاع وقيادة عمليات الانبار.

الحرب الانتخابية

قبل كل انتخابات محلية او برلمانية تجري في العراق، يتم إطلاق التحذيرات للمواطنين من قبل الحكومة العراقية بأخذ الحيطة والحذر من هجمات محتملة ومكثفة لإفشال العملية السياسية في العراق.

ومع هذا تجري هذه الهجمات النوعية من دون ان يكون هناك مانع او صد لها، وفي سياق حديثنا نحاول الابتعاد عن تقييم الجهد الأمني والاستخباري للأجهزة الأمنية العراقية لمواضيع

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أخرى، لكن ما يهمنا هو مدى الاستعداد الإعلامي لهذه الهجمات المنتظرة، والتي غالباً ما تكون مباغته وسريعة وفي أكثر من مكان، لكن بزمان واحد، قد تستهدف الحصة الأكبر منها العاصمة بغداد؟

ويبدو ان التنظيمات الإرهابية قد علمت مسبقاً ان الاعلام الرسمي وشبه الرسمي في أضعف حالاته اثناء الانتخابات، والسبب معروف لدى الجميع، الانشغال بالانتخابات والترويج للحملات الانتخابية، والتي تستمر على مدى (30) يوماً، من دون التفكير مرتين لاستغلال هذه التنظيمات للزحمة الدعائية في تنفيذ عملياتها الانتحارية ونشر الرعب في كل مكان.

الخلاصة

نحن نحتاج، اليوم، الى التعلم من اخطائنا، فبعض الأخطاء ان لم نحسن التعامل معها والتعلم منها، قد تكون قاتلة.

الاعلام لم يعد مجرد وسيلة لنقل الحدث، بل أصبح وسيلة لصناعة الحدث والتأثير المباشر والحقيقي في الجمهور المتلقي، وبهذا نحتاج من صناع القرار والأساتذة المختصين في الاعلام، ان يعيدوا النظر في قراءة الواقع الإعلامي في العراق، ليتناسب وحجم الهجمة المنظمة والمدروسة اعلامياً وعسكرياً ضده.

كما يحتاج الاعلام العراقي، ايضاً، الى تطوير فني ودعم لوجستي وخبرات إضافية، لتغيير الإطار التقليدي الذي طبع فيه، فما المانع من الاستعانة بخبرات ومراكز إعلامية ذات طابع عالمي، من اجل تسويق يمنح الأفضلية لصوت الاعلام العراقي بدلاً من صوت الاعلام الداعشي.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محاولة لتفسير التخندق الطائفي في الانتخابات[3]

محتويات العدد

لا شك إن أخطر ما يهدد الشعب هو الاعلام المضلل، خاصة في زمن التقنية المعلوماتية المتطورة حيث يسهل على خبراء صنع الإشاعات تمرير إشاعاتهم بخلط الزيف مع الحقيقة كما يدس السم بالعسل، وإخراج الإشاعة وكأنها حقيقة لا شك فيها. وللأسف الشديد، ليس هناك إنسان محصن ضد تصديق الإشاعة والتشويش بشكل مطلق ومهما أوتي من معرفة وحذر. ففي كثير من الأحيان استلم إشاعات كيدية من شخصيات أكاديمية مرموقة تؤمن بصحتها، ولكن ما أن أقدم لهم أدلة تثبت بطلانها حتى ويغيروا آراءهم ويعربوا عن أسفهم لتعميمها. وعلى سبيل المثال، استلمتُ مرة إشاعة بعثها أستاذ أكاديمي محترم، مفادها أن 50% من سكان محافظة البصرة مصابون بالسرطان بسبب التلوث باليورانيوم نتيجة القصف الأمريكي.!!

فقلت للأستاذ، أن تعداد سكان البصرة في حدود مليونين نسمة، وهذا يعني أن هناك نحو مليون إصابة بالسرطان في هذه المحافظة، وإذا ما أخذنا تردي الخدمات الصحية في نظر الاعتبار، فبعد 5 سنوات سيموت نحو مليون نسمة وستظهر إصابات جديدة في نحو 50% في المليون الباقي من السكان، وهكذا فخلال 20 أو 30 سنة سينقرض أهل البصرة عن آخرهم. ولو كان التقرير المزعوم صحيحاً، لأثار اهتمام منظمة الصحة الدولية *(WHO)*. وسألتُ: هل تتفق هذه الأرقام مع المنهج العلمي في البحوث العلمية؟

والجميل، أن الأستاذ أنتبه فوراً إلى هذه الملاحظة واعترف بأن هذا لا بد وأن يكون من صنع جهات مغرضة، وما أكثرها في زمننا هذا، زمن الخديعة. بينما تقارير أخرى تؤكد أن نسبة الإصابة بالسرطان في العراق لا تختلف عما في البلدان الأخرى، وما هذه الحملة إلا لأغراض سياسية كيدية. ولابد أن يتذكر القراء الكرام الفرية الأخرى التي تم تعميمها على نطاق واسع، ونالت اهتمام الأكاديميين، مفادها، أن حكومة المالكي "الصفوية العميلة الفاسدة" تعاقدت مع الاتحاد الأوربي لجعل العراق مكباً للنفايات النووية الأوربية!!!. فإذا كان الأكاديمي يمكن استدراجه لتصديق الافتراءات والإشاعات حتى في القضايا العلمية، فكيف بالإشاعات السياسية التسقيطية مع الناس العاديين؟

لقد وفرت شبكة الانترنت المجال لأي كان أن ينشر ما يشاء من آراء، والمشاركة في الشؤون العامة. وهذا ما شجع بعض الأكاديميين ليدلوا بدلوهم، ليس لنشر ما يخص مجالهم الأكاديمي ولأغراض تقريب العلوم إلى فهم العامة، بل وللخوض في مجالات خارج اختصاصهم، مثل السياسة أو أي مجال آخر، وهو حق مشروع. فالسياسة هي مهنة من لا مهنة له، كما أفعل أنا وآلاف غيري من مختلف الاختصاصات، وهذا من حقنا، لأننا نعتبر السياسة جزء من الثقافة

[3] د. عبدالخالق حسين – مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العامة تخص الجميع. كذلك نجد الكثير من الزعماء السياسيين من خلفيات مهنية مختلفة لا علاقة لها بالسياسة، مثلاً الزعيم السوفيتي الأسبق غورباتشوف كان مهندساً، وهناك نسبة عالية من الأطباء بين السياسيين العراقيين، مثل الدكاترة: أياد علاوي، وإبراهيم الجعفري، وموفق الربيعي، وحنان الفتلاوي، وغيرهم.

ما الفرق بين الأكاديمي والمثقف؟

يجيب على هذا السؤال الفيلسوف البريطاني *A. C. Grayling* بما معناه، أن الأكاديمي متفرغ للتدريس الجامعي، وباحث متخصص في مجال علمي معين مثل الفيزياء، أو الكيمياء، أو علم النفس، أو علم الاجتماع، أو هندسة الجينات الوراثية...الخ. ولذلك فجمهوره محصور في مجال اختصاصه، مؤلف من تلامذته وزملائه وقرائه المهتمين بهذا الاختصاص، وينشر بحوثه في مجلات متخصصة معروفة بين الجماعات التي تشاركه في ذلك الاختصاص.

أما المثقف، فهو ما يطلق عليه في اللغات الأوربية بـ*(Intellectual)*، ومجاله أوسع وأرحب بكثير من مجال الأكاديمي، وهو يشبه الصحفي حيث يخوض في كل مجال، وينشر في الصحافة العامة، وجمهوره من مختلف الفئات والمجالات المعرفية والناس العاديين.

والأكاديمي هو مثقف بحكم ما اكتسب من معارف، ومن حقه أن يخوض في الشأن العام إذا شاء، كأن يتبنى أي موضوع خارج مجال اختصاصه، ويكتب وينشر عنه بلغة بسيطة سلسة ومفهومة لدى القارئ العام، متجنباً رطانة *(Jargon)* الاختصاصات العلمية التي لا يفهمها إلا أصحاب الاختصاص. ومن حقه أيضاً أن يعلن لقبه العلمي (الأستاذ، الدكتور...الخ.

ولعل أخطر ما يجابه الأكاديمي هو إذا أراد الخوض في السياسة. فالسياسة مجال رحب يتقبل أياً كان، ولكنه في نفس الوقت معقد ومتشابك لا يخلو من مشاكل واتهامات والرجم بالحجارة. والأكاديمي هنا يشبه رجل الدين في أن كليهما يتمتعان باحترام وتقدير المجتمع طالما بقيا ضمن مجاليهما، ولكن إذا ما اختارا الخوض في السياسة فعليهما تقبل النقد، ولا يحق لهما التمترس وراء حصانة الدين، أو الأكاديمية ضد من ينتقدهما في آرائهما السياسية. فكما لا يحق لرجل الدين إضفاء القداسة على آرائه السياسية، كذلك الأكاديمي، لا يحق له إضفاء الحصانة الأكاديمية العلمية على آرائه السياسية، واعتبارها علمية منزهة من الزلل و فوق النقد.!

مناسبة هذه المقدمة أني قرأت مقالاً للأكاديمي في علم النفس، الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح، عن الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة التي جرت يوم 2014/4/30، بعنوان: (الطائفية والعشائرية واللاأبالية..هي الفائزة!)، وعنوان ثانوي: (حقائق جديدة عن طبيعة الشخصية العراقية). والجدير بالذكر أن السيد الكاتب قد رشح نفسه ضمن (التحالف المدني الديمقراطي)، الذي ضم طيفاً عريضاً من المثقفين والأكاديميين وأصحاب الكفاءات، ومن مختلف الاتجاهات السياسية، يجمعهم التمسك بالعلمانية والديمقراطية، وتبني الكفاءة، هدفهم، كما أعلنوا في حملتهم الانتخابية، إخراج العراق من مأزق المحاصصة الطائفية والعشائرية،

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والقضاء على الإرهاب والفساد والبطالة والفقر... وغيره من المشاكل السياسية والاجتماعية المتراكمة.

ويبدو أن الدكتور صالح متشائم من فوزه، لذلك استبق الاعلان الرسمي النهائي للنتائج الانتخابية معتمداً على النتائج الأولية، فكتب مقاله هذا ليبرر فشله في حالة عدم فوزه.
طبعاً من حق الكاتب أن يكتب ما يشاء ضمن ما يبيح له قانون الصحافة وحرية التعبير والنشر، ومن حقه أيضاً أن ينتقد الناخبين الذين صوتوا لقوائم الأحزاب الدينية والأثنية والعشائرية، ولكن في هذه الحالة يحق لنا أيضاً كقراء، أن ننتقده على تحليلاته وآرائه السياسية، ورغم أنه حاول جاهداً إضفاء صفة العلمية والأكاديمية على آرائه هذه، إلا إنها تبقى آراء سياسية وشخصية، وليست حقائق علمية مطلقة غير قابلة للنقد والنقاش.

الملاحظ أن موقف أ.د.قاسم حسين صالح من نتائج الانتخابات لا يختلف كثيراً عن موقف السياسي الداعية، مثل السيد طارق الهاشمي، إلا في أسلوب التعبير. فالكاتب لأكاديمي هنا يصف معظم الناخبين الذين لم يصوتوا لقائمته بالجهل والطائفية والعشائرية واللاأبالية، وحتى باللاوطنية، فيقول:
((وفيما كان المفروض ان تجري هذه الانتخابات تحت شعار (الوطن أولا) فإنها جرت تحت معادلة (ضد او مع المالكي)..وتفيد المؤشرات (التي ستثبتها النتائج الرسمية) أن الغالبية من جماهير الشيعة اختارت المالكي، والغالبية من جماهير السنّة اختارت من هو ضده، فيما الأقلية اختارت (الوطن!)... فعلى ماذا يدل هذا؟))
ويتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

-ان الشعور بالانتماء للوطن قد مات عند نصف العراقيين العرب!،

-ان الغالبية المطلقة في النصف الثاني من العراقيين العرب تتحكم بهم الطائفية والعشائرية،

-ان المتبقي الذي لا يتجاوز المليون عراقي عربي يتمتعون بالنضج السياسي والوعي الانتخابي.

-ان العراقيين في الخارج.. قد طلّقوا العراق..!
أعتقد أن هذه الأحكام مجحفة بحق العراقيين، ومجافية للحقيقة كان على الكاتب الأكاديمي تجنبها. فهو في هذه الحالة لا يختلف عن السياسي الذي يعتبر تحالفه وحده هو لصالح الوطن، أما القوائم الأخرى فهي ضد الوطن. وبطبيعة الحال فالذي يقف ضد الوطن هو خائن، وهذه التهمة شنيعة تشبه تهمة التكفيريين لكل من لا يسير على سكتهم.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فمثلاً السيد طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية المُقال، والمطلوب للقضاء بتهم الارهاب، والمحكوم بعدة احكام بالاعدام، وكما نقلت مواقع الانترنت من تغريدته: "وصف العراقيين الذين انتخبوا رئيس الوزراء نوري المالكي بأنهم اما فاسدون مثله، او جهلة مغفلون انطلت عليهم اكاذيب المالكي".

نحن لا نعتب على السيد طارق الهاشمي على أقواله تلك، لأنه سياسي ذو أغراض سياسية معينة ضد خصومه السياسيين، ولم يضفِ صفات علمية أكاديمية على أقواله، فمن غير المتوقع أن يقول غير ذلك وهو محكوم عليه بالإعدام بتهمة الإرهاب، ولكن من حقنا أن نعاتب الأكاديمي أ.د. قاسم حسين صالح، ونناقشه على ما كتبه، خاصة في وصفه لعراقيي الخارج بأنهم طلقوا العراق، وأن مليون عراقي فقط من مجموع العشرين مليون الذين يحق لهم التصويت هم وطنيون!

فتفسيره للنتائج الانتخابية وتخندق الناخبين في الطائفية والعشائرية غير دقيق. نعم هناك تخندق طائفي وأثني وعشائري ومناطقي، ولكن لهذا التخندق أسباب موضوعية كان على الباحث الأكاديمي تفسيرها علمياً لا إطلاق أحكام اعتباطية وتجريد الناس من الوطنية.

أسباب التخندق الطائفي والعرقي

في رأيي ، إن سبب هذا التخندق هو 40 سنة من الظلم والجور والقتل على الهوية المذهبية والأثنية، ونشر المقابر الجماعية، والتشريد بسبب الانتماء المذهبي والعرقي. كذلك النظام البعثي البدوي هو الذي قاد حملة إحياء العشائرية والقبلية، ناهيك عن حملة التهجير القسري لنحو مليون شيعي من مختلف القوميات بتهمة التبعية الإيرانية لأسباب طائفية بحتة. وحكم البعث هو الذي رفع شعار (لا شيعة بعد اليوم)، وقصف أضرحة أئمتهم، وأساء إلى مقدساتهم المذهبية، وقتل رموزهم الدينية. كما ويواجه المواطن الشيعي من كل القوميات اليوم حرب الإبادة الجماعية بسبب هويته المذهبية، إضافة إلى حملة التشكيك في دونه وقوميته وعراقيته.

يطالب بعض المعلقين نسيان الماضي، وأن صدام وحكمه قد ولىّ. ولكن ماذا عما يجري الآن من القتل على الهوية، وحرب الإبادة الجماعية، وحتى التهديد بقطع مياه دجلة والفرات عن الوسط والجنوب لقتل الشيعة عطشاً ؟ وفعلاً قبل أيام قامت فلول البعث (داعش) بغلق بوابات سدة الفلوجة لتنفيذ هذا التهديد، ولم يفتحوا السدة إلا بعد أن غرقت مدنهم. ألا يعني هذا أن الشيعي مهدد لكونه شيعي؟ فكيف والحالة هذه تريد منه ألا يتحصن بالخندق المذهبي؟ وكيف تريد من المواطن الكردي أن يصوت لقائمتك وليس لمرشحي أحزابه الكردستانية، وهو الذي تعرض للأنفال وحرب الغازات السامة في حلبجة؟

لذلك فمن الطبيعي، وبدافع غريزة حب البقاء (الداروينية)، وجد المواطن نجاته في التخندق بالعشيرة والمذهب والأحزاب الدينية والقومية. أما الكلام عن مساوئ الطائفية فقد سمعه من حكم البعث الصدامي أيضاً، وكذلك يسمعه الآن من "داعش" وهي تشن عليه حرب الإبادة وتصفه بأقذر الصفات اللاإنسانية. فكثير ممن يحاربون الطائفية قولاً إلا إنهم يمارسونها عملاً وبغطاء علماني. فالبعثيون علمانيون في الظاهر ولكنهم من أشد غلاة الطائفيين.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ولدينا مثال آخر يؤكد أن التخندق بالطائفة والقومية هو بدافع غريزة حب البقاء، ولأن الإنسان العراقي مهدد بالقتل على الهوية المذهبية والأثنية، والمثال هو انفصال الشيوعيين الأكراد عن الحزب الشيوعي العراقي، وتشكيلهم لحزبهم الشيوعي الخاص بهم (الحزب الشيوعي الكردستاني). وهذا دليل على أن الشعور بالانتماء القومي (الأثني) أقوى عندهم من الانتماء الطبقي. ونفس الكلام ينطبق على الذين تخندقوا بالأحزاب الدينية.

يبدو أن أ.د. قاسم حسين صالح يتوقع الخسارة في الانتخابات لذلك حاول الاستباق في إيجاد التبريرات والمعاذير لهذه الخسارة، فأوعزها إلى اللاوطنية، وعدم مشاركة 40% من الناخبين الذين وصفهم باللاأبالية ، وتجاهل الـ 60% الذين شاركوا في التصويت وتحدَّوا تهديدات الإرهاب، وهي نسبة عالية نالت اعجاب وتقدير العالم.

فغني عن القول، أن عدم مشاركة نسبة من المواطنين في التصويت لا يلغي شرعية نتائج الانتخابات. إذ لا أحد يشك بديمقراطية سويسرا مثلاً. ففي هذه الدولة الديمقراطية الاتحادية نادراً ما تتعدى نسبة المشاركة في التصويت فيها الـ 30%، ومع ذلك لا أحد يتهم الشعب السويسري باللاوطنية أو اللاأبالية. ولا أدري على أي دليل استند الكاتب في اعتبار لو شارك 40% الآخرون لصوتوا لقائمته؟ إن أغلب الظن أنه لو شارك الممتنعون عن التصويت لتوزعت أصواتهم على القوائم بنفس النسب الـ 60% الذين أدلوا بأصواتهم. وهذا ما تؤكده مؤسسات استطلاع الرأي عندما يأخذون عينة من الشعب ما بين 500 إلى 2000، ومن هذه العينة يعرفون بشكل تقريبي رأي الشعب كله، (كما يمكن معرفة طعم برميل من الماء بأن تذوق قطرة واحدة منه ولا تحتاج أن تشرب البرميل كله!)، وفي أغلب الأحيان تكون توقعاتهم قريبة للحقيقة. لذلك فالطعن بمشاركة 12 مليون (60%) من المشاركين والاعتماد على 8 مليون (40%) الذين لم يصوتوا قول يخالف المنهج العلمي.

ولإضفاء صفة العلمية على تفسيره، يذكر السيد الكاتب تجربة علمية أجريت على مجموعة من الكلاب بالصعق الكهربائي في غرفة دون أن يترك لها منفذاً للهرب، " وبعد تعرضّها لعدد من الصدمات استسلمت هذه المجموعة من الكلاب وظلت رابضة على ارضية الغرفة المكهربة دون ان تحرّك ساكنا". ثم كرر الباحث التجربة على مجموعة أخرى من الكلاب مع توفير منفذ للخروج، فعثرت عليه وخرجت منه، بينما رفضت المجموعة الأولى الخروج. و يستخلص الكاتب أن الشعب العراقي استمرأ الظلم، ورغم أن توفر له المنفذ (الانتخابات) للخروج منه، وهو أن يصوت لقائمته، إلا إنه رفض الاستفادة. أعتقد أن الماتب لم يكن موفقاً في هذا التشبيه أو المثال، (أي تطبيق تجربة الكلاب على الشعب)، وهذا ما يسمى بـالعلم المزيف *(pseudoscience)*. لذلك أستدرك الكاتب قائلاً: "ولكي لا يجري تأويل خبيث لما قلناه، فان نتيجة التجربة تنطبق على كل انسان تعرض لخيبات متتالية سواء كان عراقيا، اوربيا ،او من أي بلد او ملّة أخرى".

المسألة هنا لا تحتاج إلى "تأويل خبيث"، بل الكاتب نفسه طبق تجربة الكلاب على العراقيين وبصراحة لا تقبل التأويل. فهناك نقاط ضعف في سحب هذه التجربة على الشعب العراقي أو أي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

شعب آخر، الأولى، أن الحيوانات لا عقل لها، وإنما تحركها الغرائز فقط ، بينما الإنسان له عقل إضافة إلى الغرائز. والثانية، وكما يؤكد باحثون في علم النفس وعلم الاجتماع، أن الظروف المختبرية التي تجرى فيها التجارب، سواءً على الحيوانات أو على البشر، تختلف عن الظروف الطبيعية التي يعيشها الإنسان خارج المختبر في حياته اليومية.

لذلك لا يمكن تطبيق هذه التجارب على الإنسان، ناهيك عن تطبيقها على الشعب كله.
لذا،أعتقد إنه لا يجوز لنا اتهام الشعب العراقي بأنه رضخ للظلم ورضى به، فالشعب بجميع مكوناته انتفض عدة مرات على الحكم البعثي الجائر، خاصة في انتفاضته (الشعبانية) في آذار 1991، ومازال يواجه الإرهاب بشجاعة وتفاني.

خلاصة القول، إن التخندق بالطائفة والعشيرة والأحزاب الدينية والقومية لها أسبابها الموضوعية، وسيبقى إلى أجل غير معلوم طالما بقي المواطن العراقي مهدداً بالقتل على الهوية المذهبية القومية، ولا يمكن التخلص منه بإلقاء المواعظ والإرشاد عليه، على طريقة وعاظ السلاطين.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قراءة غير رقمية لنتيجة رقمية[4]

محتويات العدد

الرقم قد يكون مخادعا فيما لو إذا أقتطع من حالته التي تستطيع أن تعطله أو تفعله. وفي السياسة فإنه لا يعني شيئا, مهما كان حجمه, إذا لم يستطع أن ينتج فعلا مؤثرا. كثير من الإحصائيات الرقمية, المقتطعة من مشهدها الموضوعي كنتيجة, والتاريخي كأسباب, غالبا ما تؤدي إلى تأسيس نظريات خاطئة وحلول سلبية تضيف على المشكلة الأصلية أو تعقدها كثيرا.
للوهلة الأولى تجعلنا نتيجة الإنتخابات الأخيرة نفهم, رقميا, أن النتيجة التي حققها إئتلاف دولة القانون, وبالمقارنة مع نتيجة الإنتخابات النيابية السابقة التي كانت جرت في عام 2010, تمثل تقدما حقيقيا وحتى حاسما لصالح دولة القانون, وما أراه هو غير ذلك تماما, فقوة الرقم الحقيقية لا تكمن في فارق الأربعة أو الخمسة أصوات زيادة التي حققها مقارنة بالنتيجة السالفة وإنما هي تكمن في قدرة الرقم بمجمله على أن يؤدي نفس الوظيفة التي اداها قبل أربعة سنوات, وهذا يذكرنا بضرورة دراسة كل رقم على حدة من خلال معرفة وزنه ضمن حالته.
في الحالة السابقة اضيف رقم الـ 89 مقعد التي حصل عليها إئتلاف دولة القانون إلى حالة الإستنفار القصوي التي كان التحالف الوطني قد مر بها من أجل إبطال تسلم العراقية لمقاليد السلطة, هذا يعني أن الحالة هي التي فعلت الرقم وجعلته متفوق التأثير. ولو لم يكن هناك إستنفار في هذا الإتجاه لما تمكن إئتلاف دولة القانون, والمالكي تحديدا, أن يحصل على بقية أصوات التحالف الوطني الذي ضم بشكل رئيسي الصدريين وجماعة المجلس الإسلامي. في تلك المرحلة ضغط الأمريكيون أيضا لصالح المالكي تمشيا مع سياسة تقاسم النفوذ مع إيران على الساحة العراقية.
لم يكن هناك وقت للمبادئ والأخلاقيات والبراغمتك كان مسعفا في تلك اللحظة لمعرفة أن الإنحياز للعلمانيين ولعلاوي كان ممكنا أن يدخل الأمريكان في نزاعات غير مطلوبة زمنيا مع الإيرانيين, وفي تلك اللحظة برز السيد المالكي كأفضل من يساعد على تبادل الأوراق تحت الطاولة أو كعراب لمعادلة التوازن الأمريكية الإيرانية.
بعد أربعة سنوات تغيرت الحالة بالإتجاه الذي افقد المالكي ورقة الحاجة إليه كحل مركزي في مواجهة خطر مركزي حسبته أطراف التحالف الوطني ضدها, ألا وهو خطر العراقية نفسها, لا بل وحلت محل ذلك أزمات ثقة, به شخصيا وبسياساته المتفرقة , وبهذا يجد المالكي نفسه في وسط مأزق حقيقي قد يعطل كثيرا من زيادة رقمه ليجعله شخصيا عاجزا بحق عن العودة مرة

[4] جعفر المظفر- العراق تايمز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اخرى إلى رئاسة الوزارة.
أما الكورد الذين كانوا بيضة القبان في مباحثات تشكيل الوزارة السابقة فقد فقدوا ثقتهم بالمالكي ومن الأكيد أنهم سينحازون إلى اي بديل من داخل التحالف الشيعي يعدهم بتحقيق بعض مطاليبهم. ولا أعتقد أنهم جادين بمسألة تعديل الدستور لإقرارالكونفدرالية, فهم يعلمون تماما أن المالكي أو أخوته الإعداء من داخل التحالف إضافة إلى بقية القوى السياسية الوطنية أو السنية, وربما الدولية والإقليمية, غير مستعدين لتلبية طلب على هذا المستوى, لكنهم بإعتقادي يلجئون إلى ذلك من باب رفع سقف المطالب للحصول على ما تحته, ولا بد انهم واعون لحقيقة ان مطلبا كهذا قد يؤدي بالنتيجة إلى إلتفاف كثير من القوى الوطنية والعربية السنية حول المالكي ليفعل إيجابيا قيمة رقمه الإنتخابي, إذ ليس من المعقول أن يراهنوا على إمكانية أن يوافق المالكي على طلب سيأكل حتما من رصيده في ساحته, إضافة إلى معرفته بالمسموح واللامسموح الإيراني الأمريكي.
بالنسبة لمعادلة التوافق الإيراني الأمريكي من يقل ان المالكي هو وحيد أمه, ففي الساحة العراقية, هناك الكثير من العناصر, وخصوصا من التحالف الوطني, التي تعلمت كيف تتقن لعبة التوازن بين القوتين المقررتين في العراق, وكيف تعد بتنفيذها.
هل سيفلح المالكي في النهاية بتشكيل الوزارة.. ربما, لكن سيكون مؤكدا أن الوصول إلى إقرار ذلك لن يكون من خلال المراهنة على أغلبية الأصوات التي حصل عليها, إذ لا يكفي السمكة ان تكون كبيرة لكي تتنفس خارج الماء.
وهذا يؤكد على أن قيمة الرقم مرتبط في النهاية بحالته التي تفعله سلبا أو إيجابا فتأكل منه أو تضيف عليه..

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تحالفات المصالح لا مواثيق السياسة[5]

محتويات العدد

يظنّ البعض من العراقيين ان مجرّد تغيير الوجوه من خلال الانتخابات سيدفع بالعراق الى التغيير ، واصرّ على ان الهدف هو تغيير النهج السياسي .. ان الطيف السياسيّ العراقي ما دام ينقسم عرقيا وطائفيا ، فانّ الوحدة الوطنية مهددّة في الصميم . ان من يقوم بتسيير العمليّة السياسيّة الحاليّة لا يمكنه ان يؤمن بمبادئ التغيير السياسي أبدا . ان الأجراس بدأت تدق ثانية لإحياء الحالات العقيمة وإبقاء الخلل الجذري يكمن في المشروع السياسي نفسه . وسنرى ان التحالفات السياسية التي ستنشأ في العراق بعد الانتخابات الأخيرة لعام 2014 ، ستحافظ على جوهر هذا " المشروع " الانقسامي الذي مزق العراق والعراقيين .

لقد تابعت قبل قليل على البغدادية مقابلة الأستاذ نجم الدين الربيعي مع زعيم حزب المواطن الأستاذ باقر الزبيدي ، وقد حرصت على متابعتها كاملة .. وبالرغم من تفاؤل الرجل بنتائج الانتخابات ، الا إنني لم اسمع منه أبدا كلمة " التغيير " ، بل افصح عن الوضعيّة التي أفرزتها الانتخابات والتي تتطلّب من جديد إعادة العمل بالتحالف الوطني ، واقترح إضافة " الجديد " عليه ، وهو لا يمنع أبدا دخول المالكي ودولة القانون في التحالف الذي سيجمع حزبي الأحرار والمواطن ، بعيدا عن الآخرين .. اي بمعنى إبقاء التمذهب والمحافظة عليه .. وبدا لي ان لا مشكلة لدى كتلة المواطن مع دولة القانون التي تصر على ان يكون مرشحها واحدا ! وكأن ما جرى على امتداد ثماني سنوات من فجائع ذهبت مع أدراج الرياح !

ان مجرّد إرجاع العمل بالتحالف الوطني الجديد سيعيد المعادلة الى المربع الأول ، وهذا ما سيقصم حلم التغيير . من ناحية أخرى ، وصف الرجل التزويرات الكبيرة في الانتخابات الأخيرة انها مجرّد خروقات .. بمعنى انه لم يشكّك أبدا بما جرى من محاولات تزوير كالتي أدانتها مؤسسّات داخلية وخارجيّة .. وثمّة تصريحات قويّة اعلنها زعيم الكتلة الوطنية الدكتور أياد علاوي وهو يدين ما حدث من تزويرات فاضحة ، وقد طالب بإجراء تحقيقات عاجلة ! ذلك ان الزمن سيبطل اتخاذ أية إجراءات ضدّ ما جرى من تزويرات بدت مكشوفة للعيان ، بالرغم من تهريج البعض عن نزاهتها ونظافتها ، خصوصا ان الانتخابات جرت في ظلّ مفوضية متواطئة مع الحكومة !

كان الأستاذ الزبيدي متفائلا جدا من نتائج الانتخابات التي حصلت عليها كتلة المواطن ، واستطرد يقول بأن ثمة قيود مؤسسية ستحكم التحالف الوطني الجديد ، وهي النغمة السابقة

5 د. سيّار الجميل - المدى

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التي كنا قد سمعناها في الدورتين السابقتين 2006 و2010 ، فماذا آلت اليه النتائج ؟ وهو يثني على من قال بأن الشراكة مع المالكي ليست خطا احمرا ! وعجبت من عبارة قالها الرجل بأن دور ايران في انتخابات 2010 كان 100% في حين ان دورها في انتخابات اليوم 50% ! فهل ذلك مشروعا بضمائركم ايها العراقيون حتى لو كان التدخل بنسبة 1% ؟

لقد كنت ولم أزل مؤمنا بالديمقراطية الحقيقية التي تمارسها أحزاب وطنية ، وكنت ضد الصيغ والأساليب التي جرت في ظلها هذه الانتخابات التي اصر على قولي انها لا تتمتع بأية شرعية ، كونها غدت سوق نخاسة لكل من يريد عرض نفسه على العالم من اجل ان يحصل على بغيته في النيابة او الولاية والمناصب والسلطة ضمن عملية سياسية اعتمدت على دستور عقيم اضرّ بالعراق والعراقيين ليس من الناحية السياسيّة حسب ، بل من الناحيّة التاريخيّة والتي ستشهدها الأجيال القادمة عندما سيتوضح مقدار الضرر الذي ألحقه العراقيون بأنفسهم وهم مصرّون على نهج انقسامي جاهلي لا ينتج غير الحقد والكراهية والحروب الأهلية ..

أقول ، بالرغم من موقفي المضاد ، الا إنني غالبت نفسي ، وذهبت الى اقرب مركز انتخابي وأدليت بصوتي ديمقراطيا كي لا يضيع حقي ، فعسى أن ينفع مع غيره من الأصوات لوصول من يمكنه القيام بمهمة التغيير الذي نؤمن بها جميعا ، وخصوصا تلك النخبة المستنيرة التي عملت من أجله انتخابيا من دون أي مواربة او محاصصة او جهالة او تقيّة او نفاق .. لقد منحت صوتي كما منح الآخرون من أصدقائي الى من يمتلك الأهلية والاستنارة السياسية ..

ونحن نستذكر حالة الإقصاء التي جرت لبعض الساسة العراقيين الشجعان وحرمانهم من الترشيح للانتخابات ، وبأسلوب بدائي واستنكاري حاقد .. فكيف يمكنها ان تكون انتخابات مشروعة وقد لعبت الأهواء السياسيّة لرئيس الحكومة في الانتخابات التي يصرّ ان يبقى في الحكم لدورة ثالثة .. ؟؟

لا أريد ان اعقد مقارنات بين زعماء الأحزاب والكتل الذين يطمح اغلبهم الى الفوز بمنصب رئاسة مجلس الوزراء ، ولكنني ادرك من قراءة التواريخ الديمقراطية لأمم أخرى ، ان هناك فرصة ذهبية قد يحظى بها زعيم او زعيمة أي حزب ليقوم بإجراءات تغيير حقيقية تقود البلاد الى الإصلاح والتقدم في مجالات عدة ، ويمتلك القدرة على تحريك حكومته بالاتجاه الذي يرسمه له المنهج الذي نال من خلاله موافقة البرلمان على العمل .. وبقدر ما تكون مسؤولية الاختيار من قبل ممثلي الشعب او من قبل الشعب نفسه بعد ان تجري انتخابات رئاسية ، فان المرشح لأهم منصب في البلاد على مدى اربع سنوات او تمديدها لأربع سنوات أخرى ان اثبت ذلك الزعيم نجاحا استقطب إعجاب الناخبين وممثلي الشعب ..

أما من يتقدم لأخذ فرصته لأول مرة ، ينبغي ان يكون معروفا لدى الناس في مدينته او البلاد كلها ، ويدرك كل من يختاره ان أنشطته اكثر من الآخرين ليس السياسية حسب ، بل الثقافية والاجتماعية وما كان قد قدم من الخدمات الخيرية .. ناهيكم ان كانت لديه وظيفة او منصبا كان قد خدم الناس من خلاله وما قدمه للدولة ومؤسساته من الأعمال المبدعة . فما الذي نعرفه عن هذه الأسماء العراقية التي تقدمت بالمئات لشغل كرسي النيابة ؟ ومن خلالها يتم اختيار الوزراء ولا تفصل عملية اختيار الوزراء والمسؤولين من هذا الوسط ، باعتباره حقا مكتسبا .. وكما جرى في الدورتين السابقتين ، فان الناس ستصوّت وتنتخب طائفيا ومذهبيا بمعنى ان النتائج

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

معروفة سلفا لهؤلاء الذين سيكون مصير البلد بأيديهم ، وسيضمون كالعادة تابعيهم ممن لم يصّوت لهم الشعب ، وهذه كارثة لم يتداركها العراقيون أبدا حتى اليوم . وعليه ، فان الحسم يدركه كل الزعماء لكي تبدأ مرحلة التحالفات التي سيقصى فيها رأي الشعب ايضا ، اذ ستتم ضمن عملية بيع وشراء من خلال معاملات يسمونها " توافقات" ، ويبتعدون في مثل هذه " العملية " عن كل العراقيين الأكفاء من المستقلين والقادرين الحقيقيين على الإدارة والتخطيط وحسن القيادة وروعة الإبداعات وصنع القرار والولاء للوطن والإخلاص للناس لا للكتلة ولا للزعيم ولا لأي كبير على ارض العراق ..

دعوني أسأل : من قام بتنصيب أسماء معينة عرف اغلبها بعد العام 2003 ؟ كانت هناك أسماء معروفة قليلة لها نضالها ودورها السياسي والإعلامي لما قبل 2003 ! ، أما المرأة العراقية ، فان نظام الكوتا الذي تتمتع به ، قد جلب الى البرلمان نسوة محنطات او طائفيات سفيهات ، ولم نشهد الا القليلات ممن قدمن دورهن بأسلوب حضاري وديمقراطي سياسي مستنير .

اليوم ، ينشغل هؤلاء جميعا لمعرفة من سيفوز بالنصر ؟ وكيف ستتم الاحتواءات ؟ وكيف ستتم المساومات ؟ وكيف سيفرش هذا أجنحته للصغار ؟ وكيف سيملأ ذاك جرتّه بالمال ؟ وكيف سيبيع هذا مبادئه ؟ وكيف سينتقل البعض على الموائد ؟ والرئيس المخضرم يشتري الأقزام ؟ دعونا نراقب عملية تحالفات المصالح لا مواثيق السياسة .. سنشهد كيف لا تراعى مصالح البلاد ابدا ! دعونا نراقب فيلما رائعا يظهر كل الساسة على حقيقتهم من خلال مزايداتهم ومناقصاتهم على المناصب . وكل ذلك سيجري بين هذه النخبة السياسية التي اختارها الشعب المنقسم على نفسه !

اعتقد ان هناك عراقيين ممتازين خاضوا الانتخابات عن قناعة مؤكدة بالإصلاح والتغيير ، وان إيمانهم بذلك يكاد يكون حقيقيا ، ولكن ما الذي يمكنهم صنعه اذا ما جرت الاتفاقات بين القوى الحزبية التي تلعب دورها من دون اي قانون عراقي الى حد الان للأحزاب ؟ سيبقى هذا السيناريو يسبب الأذى للعراق ان لم يحصل تغيير في النهج والقيم وإعادة اللحمة الوطنية ومن دون ذلك ، سيبقى العراق ممزقا بين تحالف شيعي مضطرب وإقليم كردي قوي وتشرذم سني لا يعرف ماذا يفعل !

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثَقَافَةُ القُبُوْلِ بِالخَسَارَةِ[6]

محتويات العدد

تَعلَّمَ الانسَانُ العَرَبِيُّ بِشَكلٍ أَعَمٍّ، والعِرَاقِيُّ بِشَكلٍ أَخَصٍّ، أَنْ لا يُحِبَّ الخسَارةَ أو الفَشَلَ، لأَنَّ كُلَّ فَشَلٍ بِأَيِّ تَجربَةٍ حياتيَّةٍ كانَتْ، تُشْعِرَهُ نَفسيّاً بأَنَّهُ غيرُ مؤَهَّلٍ، لخَوضِ تلك التجربَةِ أو التَّجاربِ، الّتي فَشِلَ في تَحقيقِ النَّجاح فيهَا. هذا الشُعورُ النَّفسيُّ المُؤلِمُ، يَجعلُهُ يَشْعِرُ بمَرارةِ الإحبَاط. وإذا ما تكرَّرتْ عَليْهِ تَجاربُ الفَشَلِ، فإنَّهُ يَبْدَأُ بأَخذِ مَواقِفٍ سَلبيَّةٍ أو عُدوانيَّةٍ تِجَاهَ الآخرينَ، وخُصوصاً الّذينَ يُشكِّلونَ، الفَريْقَ المنَافِسَ له.

هَذا الوَجْهُ يُمثِّلُ الجَانِبَ السَّلبيّ، مِن ثَقافَةِ الانسَانِ العَربيّ عُمومَاً، والعِراقِيّ خُصوصَاً. لأَنَّ مَوضوعَ الخَسَارَةِ أو الفَشَلِ، ارتَبَطَ بثَقافَتِهِ وتَربيَتِهِ الأُوْلى. فكُلُّنَا عِنْدَما كُنَّا في المَدارسِ الابتدَائيَّةِ، ويَفشَلُ أَحَدُنَا في مَادَّةٍ دراسيَّةٍ مُعيَّنَةٍ، فإنَّهُ بلا شَكٍّ، سَيُوصَفُ مِن قِبَلِ اقرانِهِ، ومُعلميْهِ وعائلتِهِ، بأَنَّهُ غبيٌّ وكَسولٌ وفَاشِلٌ. ومِن هنا تأسَّستْ في ذَواتِنا، ثقافَةُ أَنَّ (الفَشَلَ عَارٌ).

وهذا التَّوصِيفُ القَاسِي، سيُؤَدّي الى إصَابَةِ الطّالِبِ اليَافِعِ غيْرِ النَّاجِحِ، بخَيْبَةِ أَمَلٍ كبيرَةٍ، تَظَلُّ دَفينَةً في أَعماقِ ذاكِرتِهِ اللاشُعوريَّةِ، وإنْ بَلَغَ مِنَ العُمْرِ عِتيّاً. ولأَجلِ أَنْ يُعيدَ الطالِبُ المُحبَطُ، ثِقتَهُ في نَظَرِ أُسرَتِهِ وأَقرانِهِ، فإنَّهُ يَبدَأُ بالحديثِ: بأَنَّ أَسئِلَةَ الامتِحانِ كانتْ صَعبَةٌ، أو أَنَّها ليسَتْ من كتابِ المَنهَجِ. أو أَنَّ مُعلِّمَ المادَّةِ الّتي فَشِلَ فيها، يَكُنُّ لَهُ العِدَاءَ الشَّخصِيّ.... الى آخره، من تلكَ التَبريْراتِ السَاذجَةِ. مِن هذهِ النُّقطَةِ وغيْرِها، تَبدَأُ مَرحَلَةُ التَّكويْنِ الثَّقافيّ، في التَّعامُلِ معَ تجاربِ الفَشَلِ، على أَنَّهُ شَيءٌ مُعيّب. وأَنَّهُ انعكاسٌ لحَالَةِ النَقصِ، في عَوامِلِ الذَّكاءِ أو الكفَاءَةِ الشَّخصيَّة.

بيْنما الغَربيّونَ لا يَتعامَلونَ، معَ تجاربِ الفَشَلِ، بمثلِ سَلبيَّتِنا في التَّعامُلِ معَها. فَهُم يتَجاوَزونَ النَّظرَةَ السَلبيَّةَ، في التَّعامُلِ مع مُعطياتِ الواقِعِ. فَالغربيّونَ لا يَبنونَ ثَقافَتَهُمْ، إزاءَ تجاربِ الفَشَلِ، بالشَّكلِ الّذي نتعامَلُ بهِ نَحنُ، حَسَبَ موروثِنَا الثَّقافيّ. فإنَّهُمْ يُرَبُّونَ أَبنَاءَهُم، على تَقبُلِ حالَةِ الفَشَلِ، وإخضَاعِها لعمليَّةِ التَّحليلِ والدِّراسَةِ، حتّى يَصِلَ الانسَانُ، الى العَوامِلِ والأَسبَابِ، الّتي أَدَّتْ الى ذلك الفَشَل.

إذَنْ الأَمْرُ مُختَلِفٌ، بيْنَ ثَقافَتِنا وثَقافَتِهم، في تَنَاولِ الموضُوعِ. الطَّرحُ الغَربيُّ، يُشجِّعُ على مَعرفَةِ أَسبابِ الفَشَلِ، وإعادَةِ التجربَةِ، للوصولِ الى النَّجاح، بعدَ استِبعادِ العوامِلِ السَلبيَّةِ الّتي، غَفِلَ عَنْها صاحِبُ التجربَةِ، وأَدَّتْ بالنتيجَةِ الى فَشَلِه. إنَّهُ المَنهَجُ العِلميّ التَّحليليّ، لمعرفَةِ الأَسبابِ والمُسَبِبات.

---

[6] محمد جواد سنبه - المثقف

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بيّنما نَحنُ، نتَناولُ الموضوعَ على أَساس، وجُودِ عيْبٍ أو نَقصٍ، في القُدُراتِ والمهَاراتِ التَّكوينيَّةِ، في الشَّخصِ المَعني. إنَّها نَظريَّةٌ تَحمِلُ في طيّاتِها، إثارَةَ مَشاعِرِ الألَم، والإحبَاطِ النَّفسيَّين، عندَ الانسَانِ المُتَّعرضِ لتجربَةِ الفَشَل.

ولا نَستغربُ إذا ما قُلنا أَنَّ فِكرَنَا الإسلاميّ، قَدْ سَبَقَ العَالَمَ الغَربيّ، بعَشَراتِ القُرون، عنّدَما أَكَّدَ على التَّعامُلِ، بإيجابيَّةٍ معَ تَجاربِ الفَشَلِ، على عَكسِ مَا تَذهبُ إليّهِ، ثَقافَتُنا المُجتَمَعيَّةِ السَّائِدَةِ بَيّنَنا الآن.

كما أَنَّ هذا الفِكْرُ الجَليلُ، قدْ رَفَدَنا بالكَثيرِ مِنَ النُّصوصِ، الّتي تُؤكِدُ أَنَّ الفَشَلَ والنَّجاحَ، لهُمَا عَوامِلَهُما الموضوعيَّةِ الفَاعلَةِ، بالتَّأثيرِ على نَتائِجِ أَيَّةِ تَجربَةٍ، يَخوضُها الانسَان. ولا أُبَالِغُ عنّدَما أَقُولُ؛ بأَنَّ الفِكْرَ الإسلاميّ، هو رائدُ مَنْهَجِ التَحليْلِ العِلمِيّ، وهَذا المَنْهَجُ، قَدْ وَظَّفَهُ الغَربيّونَ لِصَالِحِهِمْ، بشَكْلٍ إيجَابيّ، ليَكونَ جُزءاً مِن تَجَارِبِهِمْ الحَياتيَّةِ والعِلميَّةِ، بيّنَما نَحنُ قَدْ تَخَلَّيْنَا عَنهُ، لا بَلْ قَدْ نَسيْناهُ أَيّضاً.

و القُرآنُ الكَريمُ، يتَصَدَّرُ طَليعَةَ الفِكْرِ الإسْلامِيّ، بتَقديْمِ العَديْدِ مِنَ النُّصوصِ القُرآنيَّةِ المُقدَّسَةِ، الّتي تُؤكِدُ على أَهمِّيَةِ، التَّفَكُر والتّدَبُر وإعمالِ العَقْلِ، لتَوّفيرِ صِّحَةِ المُقدِّماتِ، في أَيّ مَوضوعٍ كَانْ، لضَمانِ صِحَّةِ النَّتائجِ فِيْه. وقدْ عَرَّفَ الفَلاسِفَةُ الإسلامِيّونَ، هذا المَوضُوعَ، بقَانُونِ (العِلَّةِ والمَعلول).

و مِنَ المُفيدِ، أَنْ أُذَكِّرَ بتجربَةِ الرَّسولِ مُحمَّدٍ(ص)، في مَعركَةِ أُحُدٍ، الّتي تَكَبَّدَ فيها المُسلمونَ، أَفدَحَ الخَسائِرِ، بسبَبِ وجودِ ثَغرَةٍ، في جَبهَةٍ مِن جبهاتِ القِتَال. لكنَّ رسولَ اللهِ (ص)، أَكملَ المِشوارَ الرِّسَالِيّ، مُعَلِّماً النَّاسَ، أَنَّ العَمَلَ الجَادَّ والتَّخْطِيطَ المُسبَقِّ، مِن الوَسائلِ الكَفيْلَةِ، للتَغلُّبِ على عَوامِلِ الفَشَل.

و لكيّ أَضَعَ القَارئَ الكريمَ، في صُلبِ الفِكرَةِ الّتي أُرِيْدُ إيصَالَها إليّه، لابُدَّ مِن وضْعِ، نتَائِجِ الانتخاباتِ البرلمانيَّةِ لعَامِ 2014، والّتي أُعلِنَتْ نَتائِجُها في يَومِ 5/19/ 2014، كمُشْكِلَةٍ يَجِبُ إخضَاعُها لمَنْهَجِ البَحْث. فهذهِ النَّتائجُ جَعلَتْ، المتأَخرينَ عَن المرتَبَةِ الأُولى، وكذلك غَيّرِ الفَائزينَ، يتصرَّفونَ وِفْقَ ثقَافَةِ (الفَشَلِ عَارٌ). فبَدأَتْ صَفحَةُ حَربِ تَقاذُفِ، تُّهَمَ التَّزويرِ في نَتائجِ الانتِخابَات.

فبالأَمسِ كانَ الطَّالِبُ الفَاشِلُ، يَقولُ: المُعَلِّمَ يُعاديْني.

و اليَوْمَ يقولُ مَن حَصَلَ، على أَصواتٍ ليْسَتْ بمُستَوى الطُّموح: أَنَّ القَضَاءَ مُسَيَّسٌ، ولا يُنْظَرُ في طَعنِ الطَّاعِنينَ بالنَّتائج.

و بالأَمسِ كانَ الطَّالِبُ الفَاشِلُ يَقولُ: الأسئلةَ جاءَتْ مِن خَارجٍ، مَادَّةِ المَنهَج.

و اليَوْمَ يَقولُ مَنْ كانَ حَظُهُ، ضَعيْفاً في نَتائِجِ الانتِخابَاتِ: يوجَدُ تَزويْرٍ في النَّتائج. وهكذا دواليكَ مِنَ الحُجَج.

بلا شَكٍّ، أَنَّ التَّجاربَ الدِّيمُقراطيَّةَ، في كُلِّ دُولِ العَالَم، تَفْرضُ وجودَ فَائِزينَ وخَاسرين. ولضَمانِ حقُوقِ الجَّميع، وَضَعَتْ الأَنظِمَةُ الدِّيمُقراطيَّةُ، الضَّوابطَ القَانونيَّةَ الّتي، تَضمَنُ الحُقوقَ للكُلّ، وهذا ما يَحصَلُ في العِراقِ. لقَدّ كانَتْ الانتخاباتُ لهذا العَام أكثرَ نُضْجاً وحَدَاثَةً مِن سَابِقاتِها، باستخدام أَجهزةٍ الكترونيَّةٍ. كمَا تَمَّ اشْرَاكُ جَميعَ مُمَثلِي، الكيانَاتِ السياسيَّةِ، كمراقبينَ في المراكزِ الانتخابيَّةِ، ومراكزِ عَدِّ وفَرزِ الأَصوات، عَمَلاً بآلِيَّةِ الشَّفافِيَّةِ الدِّيمُقراطيَّة. إضَافَةً الى إشْرَاكِ مُنَظمَّاتٍ عَالميَّةٍ، مُختَلِفَةِ المَشارِدِ والمَوارِد.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أَنَا لا أُنكِرُ وجُودَ مُخالفاتٍ، وهذا يَحدِثُ في الدُّولِ الغربيَّةِ العَريقَةِ، في مَجالِ مُمارَسَةِ العَمَلِ الدِّيمُقراطيّ. لكِنْ القَانُونَ يَضمَنُ الطَّعنَ، في كُلِّ مرحلَةٍ مِن مَراحِلِ، عَمَلِيَّةِ إجْراءِ الانْتِخابَات. وعلى الجَميعِ الإيمانِ، بأَنَّ القَانُونَ هو الفَيْصَلُ بالموضُوعِ.

و المؤسفُ أنْ لا أَحَدَ، مِن المتأخرينَ في تَرتيبِ سُلَّمِ نَتائِجِ الانتِخابَاتِ، وغيْرِ الفَائزينَ فِيها أَيْضَاً، يُؤمِنُ بقنَاعَةٍ تَامَّةٍ، بأَنَّ الحَكَمَ هو القَضاءُ وسُلْطَةُ القَانُون. وهذا خَلَلٌ كبيرٌ، في مُتَبنَّياتِ العمَلِ الدِّيمُقراطيّ. فَمَنْ يُؤْمِنُ بالدِّيمُقراطيَّةِ، يَجبُ عَلَيْهِ الإيمانُ بشَكلٍ كامِلٍ، بكُلِّ آليّاتِهَا وأَنظِمَتِهَا وقَوانِينِهَا. وبعكسِ ذلكَ، سنَسْتَمرُّ سَائِرينَ، على مَنهَجِ عَدَمِ الاعترَافِ بالفَشَلِ، وإعادَةِ اجترارِ ثَقافَةِ الدِّراسَةِ الابتِدائيَّةِ، أَنَّ (الفَشَلَ عَارٌ).

و كانَ يَنْبَغي على أُولئكَ المُعترِضِينَ، أَنْ يُشَكِّلوا لِجانَاً بَحثيَّةً مِنَ المُختَصِّينَ، ليَدرسُوا بعُمْقٍ، وَقَائِعَ أَسبَابِ عَدَمِ النَّجَاحِ، والتَّفتيْشِ عَنْها بمَوضُوعيَّةٍ صَارِمَةٍ، وإجراءِ تَحليْلٍ علميٍّ دَقيْقٍ، لمعرفَةِ الأَسْبابِ الّتي أَدَّتْ، الى هذهِ النَّتائِجِ السَلبيَّةِ. وبالنتيجَةِ سَتكونُ الجِهَةُ القَائِمَةُ بالتَّفتيشِ، عَنِ أَسبابِ عَدَمِ تَحقِيْقِ الفَوْزِ، على دِرايَةٍ كامِلَةٍ بأَسبَابِه. وبالتَّالي تستَطيعُ هذهِ الجِّهَاتُ، وضعَ الخُطَطِ اللازِمَةِ للتَغلُّبِ، على أَسبابِ الإخْفَاقِ، ومنْعِ تِكرارِهِ مُستقبلاً.

بهذهِ الطَّريقَةِ فقَطْ، سَيَرتَقي مُجتَمَعُنَا، إلى ثَقَافَةِ الاستِفادَةِ مِنَ الأَخطَاءِ، وتَحويْلِ الفَشَلِ الى نَجَاحٍ. وتلكَ غايَةٌ لا تُدرَكُ، مَالمْ يَبدأْ أَصحابُ القَرارِ، في الكُتَلِ السِياسيَّةِ، باعتِمادِ مَنهَجِ القَبُولِ، بنتَائِجِ الأَمْرِ الوَاقِعِ، والتَّخلّي عَنِ أَحلامِ العَظَمَةِ، الّتي تُسْهِمُ في مُضَاعَفَةِ الفَشَلِ مُستَقبلاً. كمَا يَجبُ علَيّهِمْ باعتِبَارِهِمْ، مِنَ النُّخَبِ الاجتِمَاعِيَّةِ، تَعْلِيْمُ عامَّةِ المُجتمع، على الالتِزامِ بالقَانُونِ، والكَفِّ عَنْ كَيْلِ التُّهَمِ جُزَافاً. واللهُ تَعالى مِنْ وَراءِ القَصْدِ.

مُحَمَّد جَواد سُنبَه
كاتِبٌ وبَاحِثٌ عِرَاقي

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

احكام صمام الأمان الوطني[7]

محتويات العدد

اعتقد على الكثير من القادة والسياسيين مغادرة خطابات التلوين والزخرفة والنفاق والكذب على المواطنين برفع شعارات التغير بعد ان اصبح العراق بحاجة الى تنظيمات و مشاريع وطنية جديدة بعيدة كل البعد ورافضه للطائفية والعنصرية والمذهبية الدنيئة لان الواقع الوطني اثبت ان العراق بحاجة للمشاريع البناءة النابعة من الحاجة والواقع الوطني والاجتماعي المتأرجح المتداعي والمخرب نعم بحاجة لمشاريع تلبي أمال المواطنين وطموحاتهم وتحقق إرادتهم ورغباتهم المواطنين بشكل تلبي رغباتهم وطموحاتهم وتحقق أدميتهم الإنسانية التي يفتقدونها بسبب الأوضاع الوطنية الرمادية اللون ومرة الطعم رائحتها تزكم الأنوف أسبابها الانحرافات السياسية والفساد الذي لبس مؤسسات الدولة وقياداتها وما دونهم وصولا الى ابسط موظف يساوم المواطن على الرشا لانجاز معاملاته من أي نوع كان حتى لو كان يخص امن الوطن والمواطن وحياته وهذا ما افقد المواطنين الثقة بالكثير من المعنيين بإدارة الدوله وحتى البعض قياديها الذين لم يلمسوا غير الاحتراب والصراع على كراسي السلطة ومفاتيح مصالحهم المركزيه التي حققت انحسار البلد وتخلفه واغرقه في فسادهم وفساد احزابهم وحاشيتهم ورغم هذه الزحمة والكتل والركام من المشاكل ذهب العراقيون لينتخبوا ووصلوا صناديق الاقتراع واشروا من يريدون ان يمثلهم في البرلمان رغم المخاطر والخروقات الامنية التي يعرفونها ويعرفون حجمها على حياتهم لكنهم اصروا على الوصل لمراكز الاقتراع وانتخبوا ولكن لنقف عند ما حققته الحكومة من منجز امني كبير جدا شجع المواطن على الخروج لينتخب بسبب تحوطات الامان ونشر اجواء الطمأنينة بشكل لا يمكن الطعن به او نكرانه وهو واجبها حتما لكن إجراءاتها كانت محط إعجاب المواطن البغدادي بشكل خاص والعراق عموما ,, لنعد لثوابت حديثنا عن المرحلة القادمه التي تعقب الانتخابات وما هو المتحقق او ما ذا سيحدث بعد ان ادى العراقيين ما عليهم من واجبات منتظرين حقوقهم في التغيرات القادمه ويطمحون ويأملون ان تكن هذه التغيرات جذرية وملموسة ظاهر على سطح الأرض لكن هناك بعض المؤشرات التي ظهرت بوادرها على اجهزت الاعلام توحي غير ذلك لا يرغب فيها المواطن ولا يريد ان يستمع لها او يراها كونها تخرب ما بنا عليه من أمال تعقب خروجه للانتخابات لان ما يشاهده ويلمسه هناك من يريد إعادة المشهد الغير مرغوب فيه مشهد الخلافات التسقيط والتشكيك من قبل المتصارعين على السلطة وكما ذكرت ظهرت بوادرها على الاعلام و من خلال التصريحات لقادة الكتل و صقورهم بعد ان تكسرت الكثير من أجنحت هؤلاء الصقور و أصبحوا خارج اللعبة الديمقراطية كما يجب على الرغم من ايماني

[7] طالب قاسم الشمري - كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وقناعتي بعد بان الاستحقاقات الانتخابية هي ليست كل شيء بالمطلق لوجود استحقاقات وطنية بجانب الاستحقاقات الانتخابية لها دورها وأهميتها على كل حال هذا موضوع له خصوصيته واستحقاقاته في حديث خاص منفصل عما اتحدث فيه الان وأعود للحديث متمنيا ان تخفف الحملات الإعلامية وبناء رأي عام خاطئ وخطير ومنقسم وطنيا وسياسيا وان يدرك السادة متعاطي السياسة ان العراق دولة محورية ذات قدرات وثروات وطاقات بشرية كفوءة تهم المنطقة برمتها لا بل تهم العالم لأسباب كثيرة معروفة غنية عن التوصيف والشرح يطول فيها سواء عن الموقع الستراتيجي للعراق او تاريخه ا وكما نعرف للتاريخ دور واهمية وحضور كبير يرتبط بالماضي الذي يعرفنا بالحاضر و هذا الموقع الحساس والمهم للعراق يجب ان يحسب حسابه من خلال اللاعبين السياسيين ومن يحكم عساهم يحسنون دخولهم في اللعبة الديمقراطية في قيادة العراق وخدمة العراقيين والحفاظ على ثرواتهم وميراثهم الحضاري الكبير وان يتمكنوا هؤلاء اللعبين السياسيين من خدمة والعراقيين وتخفيف معاناتهم وتخليصهم من افة الفساد كونها أساس البلاء على وطنهم وحياتهم وامنهم واستقرارهم وثرواتهم الوطنية وانعدام الخدمات وانتشار البطالة وخلق التفاوت الطبقي الفسد هو ايضا احد اهم اسبابه و ما نشهده من اهمال للعاصمة بغداد هو الفساد والفساد يعني عدم الشعور بالمسؤولية والتمسك او احترام شرفها أي شرف المسؤولية ومن لا يحترم شرف المسؤولية ساقط وطنيا وهذه العاصمة بغداد أصبحت خربة لم يضاف لها بعد سقوط النظام شيء نفتخر به ونحسبه منجز لنا بعد سقوط النظام الدكتاتوري القبيح نعم العاصمة منسيه وانا أتحدث عن العاصمة كونها الوجه التاريخي الحضاري للعراق كعاصمة لا غير وهي المنسية و بظهر لا تهم المسؤولين كما يجب على كل حال لابد من المداخلات بعض الأحيان و لنعد الان الى ضرورة ان يحبك المعنيين بقيادة البلد من السياسيين بإخلاص وحماسه وبوطنية صياغة قدراتهم ان كنت لدى البعض منهم قدرات في تصريف الخطوط العامة والخاصة والمرسومة لتصريف العملية السياسية الديمقراطية وضبطها وتخصيص برامج منهجية علمية حافلة لطرد الفساد من مؤسسات الدولة بعد ان يتوقفوا أنفسهم عن ممارسة الفساد كون المعنيين بالفساد هم وزراء ومسؤولين في أعلى أهرام سلطات الدولة وملفاتهم مطروحة على طاولت القضاء والنزاهة وعلى هؤلاء ان يغادروا سلطات الدولة ومؤسساتها وعلى الآخرين والبرلمانين الجدد ان يحسنوا الرقابة والتشريع ويكونوا النموذج النظيف في الدولة ويحسنوا تمثيلهم للنموذج الايجابي للجميع وإمام الشعب العراقي وإمام الموظف الأدنى ونحن جميعا كعراقيين نتطلع لهذا ويصبح حقيقة ويتمثل بجميع المسؤولين لان الفساد هو من خرب البناء والأعمار وأشعل نار الاحتراب على السلطة وحقق كل الخروقات في جميع ملفاتنا بدون استثناء لان هناك من يريد ان يجلس العراق على برميل من البارود وبأيديهم عيدان الثقاب لإحراقه وتفجيره وإخراجه من إطاره الوطني والإنساني وعالمه العربي والإسلامي ويستنزفوه بشكل لا يصدق وهذا يتحقق عندما يضعوه في بئر الفساد ودواماتها وبعد ان يرسو من خلال الفاسدين أسس وقواعد ومنصات عميقة لهذا الفساد هذا هو حالنا الحقيقي الواقعي اما من يدعي غير ذالك عليه ان يثبت العكس عمليا ويقف لينتقد ويغير من قلب الحدث و يظهر و بشكل عملي يثبت للعراقيين انه يريد حماية العملية السياسية الديمقراطية ويعمل على تطويرها وهذا هو المطلوب من جميع القادة والسياسيين ان يثبتوا بالادله العملية القاطعة مصداقيتهم في حماية العراق والعراقيين من خلال حماية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الديمقراطية والعملية السياسية والدفاع عنها واول ما يتطلب لتحقيق ذالك صفاء النية بإيقاف طلاعاتهم الإعلامية التي تضخم الإحداث بأساليب فاقدة للمصداقية ومكرسه لصناعة المعارك ومعمقه ومجذرة للخلافات و شق خنادق جديدة لها ليمترس فيها المتصارعين على السلطة و على مستوى قيادات واحزابهه وجماهيرها وعلى من يتحدث عن الوطنيه وبناء الدولة المدنية الدمقراطية الحديثة ان يثبت ذالك للعراقيين و يعمل بهذا النفس الوطني والأخلاقي المتبع في بناء الدولة المعافات من الامراض ودولتنا مريضه وهي بامس الحاجة للتهدئة وهذه التهدئة منطلقاتها العملية ان يخرج القادة والسياسيين والمهنيين بالعملية السياسية وبناء الدولة ويجلسوا أمام العراقيين على طاولة حوار يتوفر فيها صفاء النية وترك الخلافات والنزاعات والخصومات ويجلسون إمام العراقيين بالعلن ليتنازلوا للعراق بعد ان ظهرت نتائج الانتخابات ويعملوا بجد وبحماسة ومصداقية انطلاقا من شرف المسؤولية ويحددوا موعد سريع جدا لعقد جلسة البرلمان لانتخاب الرئاسات الثلاثة بالهدوء الذي تحدثنا عنه وتتطلبه أوضاعنا الوطنية الملحة والذي يطالب به العراقيون ان يتحقق ضمن الدستور الذي يعاني هو الاخر من التهميش والخروقات نعم ليجلسوا قادة العراق وسياسيه بدون حساسيات وتجاذبات واتهامات وتشكيك وهذا بحاجة ماسة الى أعصاب سياسيه معافاة قوية مسيطر عليها ومسخرة لخدمة الوطن والمواطن لفتح افاق وطنية جديدة نتجاوز من خلالها الكثير الكثير من الخلافات والأحقاد نعم الأحقاد لان اعداء العراق والعراقيين وكما ذكرت بيدهم عيدان الثقاب لإشعال فتيل الحروب التي خططوا لتنفيذها داخل الوطن وبين ابناء الشعب الواحد تحت شعارات طائفية ومذهبيه وعنصريه لا ناقة لنا فيها ولاجمل وهناك من يعمل عل تنفيذها بعلم وتخطيط مع سبق الإصرار وهناك من يعمل ويساعد على تنفيذها لجهالة وبدون حساب النتائج الكارثيه التي تحرق الاخضر واليابس ويروح الشرفاء الابرياء والوطن ضحية لها اذا نحن امام تجربة جديدة في اوضاع استثنائية جديدة تعصف بالبلاد وهي بامس الحاجة للقيادة الوطنية التي بمقدورها احكام صمام الامان الوطني.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء